دور الجامعات الناشئة في التنمية المحلية:
دراسة حالة جامعة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية

سلطان بن عقلا المرشـد*
سيف الدين علي مهدي**
بدوي محمد أحمد الصديق***
محمد عيد كليس أجود****

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إسهام جامعة الحدود الشمالية في التنمية المحلية، لمعرفة أثر إنشاء الجامعة على منطقتها بعد مرور عدة أعوام على إنشائها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة بتقييم أثر إنشاء الجامعة على الحركة العمرانية والتجارية وتوفير فرص العمل بمنطقة الحدود الشمالية. وقد تمّ استخدام معامل الارتباط (سبيرمان وبيرسون) ونموذج الانحدار الخطى المتعدد (Multiple Linear Regression) ونموذج الانحدار الخطىالمتسلسل (Step Wise Multiple Regression) في تحليل البيانات. وخلصت الدراسة إلى وجود مساهمة ملموسة للجامعة في تنمية المجتمع المحلي، حيث أظهرت النتائج أن دورالجامعة كان واضحاً في تنمية الجانب العمراني بنسبة قدرها (10%)، وجانب القوى العاملة بنسبة (8%) وتنشيط الحركة التجارية بنسبة (4%).

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، الحركة التجارية، الحركة العمرانية، القوى العاملة.

تصنيف جال R58- R11-R20

* . أستاذ الإدارة العامة المساعد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الحدود الشمالية

** . أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الحدود الشمالية

*** . أستاذ إدارة الأعمال المساعد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الحدود الشمالية

**** . أستاذ الإدارة العامة المساعد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الحدود الشمالية

1. المقدمة

لقد أصبح واضحا مدى أهمية مؤسسات التعليم العالي في التنمية بمختلف وجوهها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وصار لهذه المؤسسات دور مهمٌ في دفع عملية التنمية بمفهومها الشامل. وتشير الدراسات النظرية والتجارب الواقعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الدور الرائد الذي تلعبه المعرفة والتعليم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى كالتوظيف ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للثروة. وفي هذا المجال تشير تقارير البنك الدولي إلى دور الاستثمار التعليمي في تنمية الموارد البشرية بصفة عامة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال أكّد تقرير للبنك الدولي لسنة 1995 م أن التعليم - وخاصة التعليم الجامعي - يلعب دورا حاسما في نجاح برامج التنمية عن طريق تزويد الأفراد بالمعلومات والمهارات التنافسية اللازمة للتعامل مع المتغيرات التكنولوجية والتطور في وسائل الإنتاج وأساليب العمل (World Bank, 1995). كما أشارت دراسات متعدّدة أخرى إلى الدور الفعال الذي يلعبه التعليم في دفع عملية التنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ومن ناحية أخرى فقد تناولت بعض الدراسات مدى الكفاءة الاقتصادية للإنفاق والاستثمار في التعليم العالي آخذين في الاعتبار ندرة الموارد. وقد أكّدت دراسة (المالكي وبن عبيد، 2003م) في هذا الإطار أن هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي تتمثل في الازدهار المعرفي الذي ينعكس إيجابياً على التنمية المحلية، وهذا يعني أن للجامعة دوراً مؤثراً على مستوى التنمية بمفهومها المادي الملموس على مستوى البنى التحتية والدخل والاقتصاد بصورة عامة.

ولقد أولت المملكة العربية السعودية قطاع التعليم اهتماما كبيراً لقناعتها الواضحة بأن التعليم يمثل الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، والأسلوب الحضاري الأنجع لتحقيق الرفاهية لمواطنيها. وقد تجلى ذلك الاهتمام في معظم الخطط الخمسية السابقة، وتوّج كذلك بالطفرة غير المسبوقة في التعليم ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص والتي قفزت بعدد الجامعات السعودية من خمس جامعات إلى أكثرمن عشرين جامعة حكومية في السنوات الخمس الأخيرة. وقد اقتضى هذا التوسع الكبير إنفاقاً موازياً له، وظهر ذلك جليا في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (1433/1434ه)؛ فقد تمّ تخصيص مبلغ (6،168) مليار ريال ، أي ما يزيد بنسبة 24% عما تم تخصيصه في الميزانية للسنة المالية السابقة لقطاع التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1432 ه).

وحيث يُعوَّل على الجامعات - كصرح تعليمي مؤثّر في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية - للقيام بدور ريادي في تنمية المجتمع المحلي؛ فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور جامعة الحدود الشمالية في خدمة المنطقة من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والمشاركة في تنمية القوى العاملة، إذ لوحظ أن هناك حراكا تنموياً شهدته منطقة الحدود الشمالية يختلف عما كان سائداً قبل إنشاء هذه الجامعة.

1. 1. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحديد مساهمة جامعة الحدود الشمالية في التنمية المحلية، كالتنمية الاقتصادية والبشرية، في ظل اعتبار هذه المؤسسة كأحد أكبر وأهم المتغيرات التي أثرت على المنطقة بشكل سريع وملاحظ، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في تنمية القطاعات الاقتصادية والبشرية بمنطقة الحدود الشمالية؟

1 . 2. أسئلة الدراسة

يتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في تنشيط الحركة التجارية ؟

- ما مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في تنشيط حركة السوق العقارية ؟

- ما مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في تنمية القوى العاملة وتوفير فرص العمل؟

1 . 3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور جامعة الحدود الشمالية في تنمية المنطقة خاصة فيما يتعلق بتنشيط الحركة التجارية، والسوق العقارية بالإضافة إلى ما أتاحه إنشاء الجامعة من فتح فرص للعمل بشكل مباشر نتيجة لحاجة الجامعة إلى الكوادر العلمية والإدارية والوظيفية الوطنية المؤهلة، أو ما أتاحته الجامعة للقطاع الخاص لتغطية احتياجات الجامعة في مجالات مختلفة كالإنشاءات والصيانة ...الخ. ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحديد بعض المتغيرات التنموية التي أسهمت بها الجامعة مما يمكنها من الاهتداء بها في مقبل خططها الشاملة للمساهمة في تنمية منطقة الحدود الشمالية من ناحية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

1

. 4. أهمية الدراسة

قد تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها أول مساهمة بحثية علمية تعنى بجامعة الحدود الشمالية ومساهمتها في تنمية البيئة المحلية في الجوانب الاقتصادية والحركة التجارية والعقارية والقوى العاملة. كما قد تتجلى أهميتها في نتائجها التي من الممكن أن تستفيد منها الجامعة في تطوير علاقاتها وتفاعلاتها مع محيطها المحلي ليعود ذلك بالنفع على مجتمعها المحلي والوطني.

1 . 5. منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من الظواهر محل الدراسة، وتم عمل بعض الاستبانات التي تضمنت العديد من المحاور المتعلقة بمحاولة إيجاد الإجابات المناسبة لأسئلة الدراسة، بالإضافة للمعلومات الثانوية خاصة تلك المتعلقة ببعض البيانات الرسمية. كما تمّ استخدام معامل الارتباط (سبيرمان وبيرسون) ونموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) ونموذج الانحدار الخطي المتسلسل (Step Wise Multiple Regression) في تحليل البيانات، الأمر الذي يتوافق مع طبيعة تشعب الدراسة وتعدد محاورها وأدواتها المستخدمة.

1 . 6. محاور الدراسة

اشتملت الدراسة على ستة محاور، حيث يتعلق المحور الأول بالمقدمة، وخُصِّص المحور الثاني للإطار المفاهيمي المتعلق بالتنمية المحلية ومؤسسة الجامعة, وتضمن المحور الثالث عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع. واشتمل المحور الرابع على تقييم لأهم مراحل ديناميكية التنمية المحلية بمنطقة الحدود الشمالية وإبراز دور الجامعة كمحرك مهم لعملية التنمية بالمنطقة. وأما المحور الخامس فقد شمل الدراسة التطبيقية، واختتمت الدراسة بالمحور السادس الذي يقدم مختصر لأهم النتائج.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ومؤسسة الجامعة

2. 1 . التنمية المحلية

على الرغم من صعوبة الاتفاق حول تعريف موحد للتنمية فإن مدلولاتها تنطوي على إحداث تغييرات جوهرية في حياة الأفراد والجماعات في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتنمية تهدف إلى تطوير المجتمع من الناحية الاقتصادية والتقنية والمعرفية والإنسانية. كما تهدف إلى تنمية القدرات المحورية للأفراد والجماعات والمنظمات. وحسب تعريف الأمم المتحدة فإن مفهوم التنمية يشير إلى" العمليات التي عن طريقها يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع " (شفيق، 1994م). والتنمية من هذا المنظور تشتمل على جهود منسقة ومنظمة لإدارة الموارد العامة الاجتماعية والاقتصادية لمواكبة التطور، ورفع مستوى المعيشة، وتحسين الخدمات لكافة أفراد المجتمع. وعملية التنمية في أي مجتمع تعني توسيع نطاق الخيارات المتاحة للعيش الكريم، وتحقيق الرخاء عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد، ورفع القدرات والإمكانيات الذاتية للمجتمع من أجل الاكتفاء الذاتي واستمرارية النهضة والتقدم في شتى مجالات الحياة (الجوهري، 1985م). لذلك فإن التنمية في مفهومها الشمولي تنطوي على نشاطات وعمليات تفاعلية متعددة وتحفيز واستنهاض للجهود والطاقات المادية والمعنوية الكامنة في المجتمع وكيفية استثمار هذه الطاقات وتوظيفها للتعامل مع متطلبات المرحلة من أجل تحقيق الحاجات والمتطلبات، واستيفاء الاستحقاقات الضرورية للتقدم واستمرارية المجتمع (محسن، 1999م).

وبصفة عامة تنبع أهمية التنمية المحلية من تزايد أهمية الاحتياجات التنموية المحلية التي تشكل في مجموعها متطلبات تحقيق التنمية الشاملة والذي بدوره يستوجب تضافر الجهود المحلية من أجل تقوية القدرات والإمكانيات المادية والبشرية المحلية ودعمها لتستجيب لأهداف التنمية على المستوى الوطني. إن تحقيق أهداف التنمية الشاملة يتطلب جهود جميع قطاعات المجتمع المحلي بما في ذلك المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة لدفع عملية البناء الحضاري لكافة أوجه التنمية المادية والبشرية. ويقوم مفهوم التنمية المحلية على التفاعل والعمل المشترك بين جميع القطاعات المحلية بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القوى المحلية الأخرى الفاعلة بهدف تفعيل الموارد والطاقات المحلية بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي وبمايضمن تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل يكفل له التطور والاستدامة (World Bank,1995).

والتنمية المحلية - خاصة الجانب الاقتصادي منها - هي عملية تكاملية تقوم على دور المؤسسات والجماعات المحلية واستثمار الإمكانيات المتاحة وتطويرها من أجل المساهمة في توفير الخدمات الضرورية، وزيادة فرص العمل التي تنعكس على تحسين نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع المحلي. وفي هذا الإطار تعتبر مشاركة القطاعات المحلية والسكان المحليين في العملية التنموية أداة لإيجاد حلول تلبي الاحتياجات المحلية مما يسهم في ربط أهداف وسياسات التنمية على المستويين المحلي والوطني بالاحتياجات الفعلية للمواطنين. وعلى هذا الأساس فالتنمية المحلية ليست عملية عشوائية بل هي عملية مركبة مقصودة ومخططة تهدف إلى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان المحليين في نطاقهم الجغرافي. وتتصف التنمية المحلية الفاعلة بالشمولية والمرونة القائمة على تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المحلية من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات للسكان المحليين

2. 2 . مؤسسة الجامعة

هناك تعريفات كثيرة للجامعة تشترك وإن اختلفت في بعض التفاصيل في اعتبار أن الجامعة مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي. وتوفر هذه المؤسسة الجامعية فرص للتعليم العالي وتمنح شهادات لخريجيها.والجامعة عند شوق و سعيد (1995م) هي" مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته".كما عرفهاالثبيتي بأنها "مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد، وتتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة" (الثبيتي 2000م: 214).

وانطلاقا من هذه التعاريف، تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات المجتمعية حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تندرج تحت وظائف رئيسة ثلاثة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية , والبحث العلمي، إضافة إلي خدمة المجتمع. فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وتنشر المعرفة عن طريق التعليم وتساهم في تنمية الموارد البشرية من أساتذة وباحثين وإطار فني, كما تقوم الجامعة بتطوير البحث العلمي وذلك من خلال تشجيع الأبحاث النظرية والتطبيقية. وبالإضاف ةإلى هاتين الوظيفتين فقد أصبحت الجامعات اليوم أداة للتنمية بحكم صلتها المتينة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وما تقدمه من خدمات في مجال البحث والاستشارة والتعليم المستمر.

3. الدراسات السابقة

تشير معظم الدراساتإلى أن الإنسان هو أساس التنمية وأداتها وغايتها النهائية. وتتركز جهود التنمية بكل جوانبها المختلفة على الإنسان وتطوير قدراته الثقافية والعملية ورفع مستوى معيشته وتحسين الخدمات والظروف المحيطة ببقائه وتطوره نحو الأفضل، لذلك يتعاظم دور الجامعة ومسئوليتها في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والتعليم وبين القدرات المعرفية للأفراد وتطور المجتمع المادي والاقتصادي.

وحيث أن الإنسان هو محور التنمية الأساسي ووسيلتها وغايتها، والتعليم هو المحدد الرئيس لقدرات الأفراد وفاعلية الأداء وبالتالي تحقيق الكفاية الإنتاجية فإن العلاقة بين الجامعة والتنمية هي علاقة تكاملية طردية يبرز فيها الدور المميز للتعليم العالي ممثلا بالجامعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتأهيل وتطوير القوى العاملة. ودور الجامعة في التنمية يتمحور في عملية التطور الواعي نحو الأفضل بجوانبه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجوانب الأخرى من حياة الفرد والمجتمع. فالجامعة برسالتها التعليمية الهادفة تسعى إلى رفع المستوى المعيشي للفرد وتحقيق رفاهيته وتحسين قدراته المهنية وقدرته على المشاركة والمساهمة الاجتماعية والاقتصادية وتحمل المسئولية كعضو فاعل في المجتمع ومؤسساته المختلفة. وعلى هذا الأساس يعتبر التعليم عملية حتمية لمتطلبات التقدم الحضاري, وضرورة إعداد القوى البشرية التي تستطيع الاستجابة للتنمية الاقتصادية, والسير مع المتغيرات التكنولوجية؛ لذلك تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الفاعلة في المجتمع حيث يناط بها توفير متطلبات التنمية من كوادر مؤهلة وبحوث واستشارات متخصصة وخدمات عامة تسهم في إحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي خاصة على مستوى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بالجامعة.

فالجامعات تلعب دورا حيويا في التنمية المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتنميةالاقتصادية وسوق العمل. وتعتبر مساهمة الجامعات في التنمية المحلية أمرا حاسما لما تمتلك من إمكانيات وما تضطلع به من مسئوليات لتنمية الموارد والقدرات المحلية خاصة فيما يتعلق بتحقيق التقدم الاقتصادي (ركوك، 2008م). فطلاب الجامعة هم عماد القوى العاملة في المستقبل الذين يقع على عاتقهم مسئولية المساهمة في التنمية، وتعتبر مراكزها البحثية دافعا للتقدم والابتكار الذي ينعكس إيجابياً على التطور الاقتصادي والتنموي في محيطها الجغرافي.

وعموما تؤكد جل الأبحاث أن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية تحدث بعدة طرق، فأولاً تعتبر الجامعة مؤسسة لتكوين وتدريب الكوادر وتساهم بذلك في تنمية الموارد البشرية. وثانياً تعتبر الجامعة مؤسسة اقتصادية تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال ما تقدمه من أجور الموظفين ومن إعانات للطلبة وكذلك من خلال جملة المشتريات التي تقوم بها. وثالثاً تساهم الجامعة في نشر المعرفة ورفع المستوى الثقافي للسكان.

ولقد ربطت كثير من الدراسات بين التعليم والنمو الاقتصادي للمجتمعات وذلك من خلال العلاقة التبادلية بين رفع القدرات المعرفية والمهارات المهنية والعملية للقوى العاملة من جهة وزيادة الفاعلية الإنتاجية من جهة أخرى (Klenow & Bils; 2001م). وتشير الكثير من الدراسات إلى إسهامات التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين فرص العمل ومكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للأفراد والجماعات وفتح فرص جديدة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية (عبد الموجود، 1995م; عبدربه، 1995).

وتنظر كذلك الكثير من الدراسات إلى الجامعة برسالتها التعليمية والبحثية على أنها المحرك الأساسي للتنمية واقتصاديات السوق المحلية (Rogers and Larsen; 1984) وعلى سبيل المثال فقد عزت دراسة (Drabenstott&Smith,1987، Gibson) التطور الاقتصادي في بعض المناطق في الولايات المتحدة إلى دور الجامعات الفاعل في تنمية المجتمع ومساندة القطاعات الصناعية وسوق العمل في هذه المناطق. ومن ناحية أخرى أشارت دراسة للبنك الدولي (2007م) إلى أن رفع مستوى التعليم وتحسين مخرجاته في الدول النامية يؤدي إلى تحفيز الابتكار، وتعزيز تنويع المنتجات والخدمات .وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت دور الجامعات في التنمية الشاملة خاصة فيما يتعلق بالنهوض بمقومات حياة الأفراد والجماعات وتطور قطاعات التنمية والأعمال (عبد ربه، 1995م; الربيعي، 1998م; العبد المنعم، 2003م; فرجاني، 2005م).

وهذه الدراسات وغيرها تؤكد الدور المحوري للجامعات في دفع مسيرة التنمية، وتعزيز قدرات قطاعات الأعمال وقطاعات التنمية والعمل المختلفة. وهذا الدور الحيوي الذي تلعبه الجامعات له انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تكوين الأفراد والجماعات والتنظيمات في المجتمع وخاصة على المستوى المحلى، وهذا كله يؤكد ضرورة إعطاء أهمية قصوى لدور الجامعات في التنمية المحلية لما يترتب عليه من فوائد مباشرة تعود بالنفع على الأفراد والجماعات خاصة فيما يتعلق بتطور القطاعات الاقتصادية والقوى العاملة. فكما أن للجامعات دورا ملموسا في رفع القدرات المعرفية للأفراد فإنها تلعب دورا حاسما في النمو الحضري في بيئتها ومحيطها المحلي خاصة في المناطق الأقل نموا.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات في النهوض بمستوى التنمية المحلية في الجوانب الاقتصادية والقوى العاملة. وعلى وجه الخصوص تركز هذه الدراسة بشكل مباشر على مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في التنمية الاقتصادية والقوى العاملة على مستوى المنطقة والمجتمع المحلي.

4. ديناميكية التنمية في منطقة الحدود الشمالية وإسهام الجامعة

4. 1. خلفية عن تطور التنمية المحلية في المنطقة

تقع منطقة الحدود الشمالية في أقصى شمال المملكة العربية السعودية بمحاذاة الحدود المشتركة مع دولتي العراق والأردن من الجهة الشمالية، ويحدها من الجنوب منطقة حائل، ومن الشرق المنطقة الشرقية ومن الغرب منطقة الجوف. ويرجع تاريخ منطقة الحدود الشمالية إلى عهود ضاربة في القدم فقد عرفت بالنشاط الاستيطاني. وفي فترة صدر الإسلام كانت المنطقة معبرا لقوافل التجارة والحج ومعبرا مهما أيضا للفتوحات الإسلامية شمالا كما هو معروف تاريخياً.

وفي العصر الحديث ومنذ إنشاء الخط الناقل للبترول (خط التابلاين) في سنة 1950م الذي يمر بمعظم مدن منطقة الحدود الشمالية، قامت تجمعات سكنية بالقرب من مراكز شركة أرامكو على هذا الخط والتي شكلت فيما بعد النواة لمدن الحدود الشمالية التي نمت وتطورت خلال فترة قصيرة من عمر المدن، وأصبحت مركز استقطاب للكثيرين من سكان المناطق الأخرى بالمملكة. وكان لمشروع التابلاين أثر كبير على بدايات تطور المنطقة حيث عمل على جذب العاملين وعائلاتهم إليها من كل مناطق المملكة؛ فأدّى ذلك إلى قيام نوع جديد من الاستقرار في شكل قرى حديثة وسط الصحراء حول محطات الضخ الرئيسة والفرعية للتابلاين. وكانت خدمات شركة التابلاين والتجارة تشكلان الأساس الاقتصادي لتلك القرى (الرويلي، 1428هـ). كما نشأت عرعر كمدينة مع ظهور التابلاين منذ أكثر من نصف قرن كتجمع سكاني للخبراء و العاملين في هذا الخط، إذ لم تزد أعداد قاطني هذه التجمعات عن بضعة مئات، إلا أن الأنشطة المتزايدة قد جذبت أعدادا كبيرة من العاملين ونشطت التجارة مع توفير الدولة لبعض الإدارات الحكومية والأمن والخدمات. كما أن وجود طريق لخدمة هذه المحطات أدى إلى ربط بعض دول الجوار كالأردن وسوريا ولبنان بشرق المملكة. وقد نمت التجمعات السكانية بكل من عرعر وطريف ورفحاء (مدن المنطقة الرئيسة) لتصبح مدنا متكاملة تتوافر فيها كافة الخدمات التي تدعم عملية التنمية. كما أن عدد السكان بهذه المدن قد زاد بصورة ملحوظة من 9 آلاف في عام 1962 م إلى أكثر من 108 آلاف في عام 1992م كما يشير إلى ذلك التعداد السكاني (1992م) ويقترب في وقتنا الراهن من 150ألف نسمة. ويرجع هذا النمو السكاني وخاصة بمدينة عرعر حاضرة المنطقة بصورة أساسية لوظائفها الإدارية وأنشطتها التجارية المهمة؛ إذ تتمتع كغيرها من مدن المملكة بالخدمات الأساسية من خدمات إدارية وتعليمية وصحية ومعظم المرافق العامة الضرورية بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية. وقد امتلكت المنطقة ومدنها المذكورة مقومات النمو والبقاء والاستمرار في أوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المختلفة ولم تعد تعتمد في تطورها وتوسعهاالاقتصادي والتنموي على خط أنابيب البترول الذي توقف منذ سبعينات القرن الماضي.

هذا وقد ارتبط تطور المنطقة العمراني بوجه عام ومدينة عرعر بشكل خاص بديناميكية التنمية المحلية منذ نشأتها في بداية خمسينات القرن الماضي تلبية لحاجة العاملين في محطة ضخ البترول بعرعر إذ شكلت شركة التابلاين مركزا للمدينة التي توسعت فيما بعد في كل الاتجاهات لاستقطابها لكثير من السكان خاصة بعد تأسيس بلدية المنطقة في ستينيات القرن الماضي، وصاحب ذلك نمو الخدمات الصحية والتعليمية، وقيام مباني الإدارات الحكومية الحديثة في المدينة كالإمارة والشرطة والبريد والمديريات الإقليمية التي احتضنتها عرعر بصفتها العاصمة الإدارية لمنطقة الحدود الشمالية. وخلال فترة السبعينيات، ازداد الطلب على الأراضي وبدأت المدينة بالاتساع وصاحب ذلك توسع في منشآت مؤسسة أرامكو كإنشاء مساكن الإداريين والعاملين والمستشفى والمطار. وفي منتصف السبعينات وحتى نهاية ثمانينات القرن الماضي تم وضع المخطط الثالث لتطوير المدينة ثم ظهر المخطط الرابع (مخطط النطاق العمراني) ووضعت حدود النطاق العمراني على أساسه (غريبة، 1425ه). وفي العام 2000 م ارتفع عدد السكان إلى 141833 نسمة مصحوبا بالتوسع الطبيعي للعمران والبنى التحتية والخدمات المختلفة مما ساهم في دفع الحركة التجارية والاقتصادية بالمنطقة.

أما المرحلة الحالية لتطور المنطقة التي صاحبت إنشاء جامعة الحدود الشمالية في عام2007 م, فقد شهدت تطورا ملحوظا على كافة المستويات لاسيما العلمية والاقتصادية والاجتماعية, وأصبحت مدينة عرعر (مقر الجامعة وإدارتها) مركز جذب لمختلف أوجه الحياة العامة .ومما عزز من مكانتهاتدشين مشروع مدينة وعد الشمال للصناعات التعدينية في عام 2012 م والتي من المؤمل أن تحقق نقلة نوعية وحضارية واقتصادية وتطويرية للمنطقة في المستقبل القريب.

والسؤال المطروح والذي يحتاج إلى إجابة من خلال الأدوات التي تم استخدامها في الدراسة والمشار إليها سابقا يتمثل في: ما أثر إنشاء الجامعة على ديناميكية التنمية في منطقة الحدود الشمالية؟

4. 2. أثر إنشاء الجامعة على التنمية المحلية في المنطقة

تعتبر جامعة الحدود الشمالية إحدى الجامعات السعودية الناشئة التي أسست في البداية كفرع من جامعة الملك عبد العزيز بمنطقة الحدود الشمالية في عام 1427ه. واستمرت بعد ذلك عملية التطوير بشكل مطرد حتى أصبحت الجامعة تضم في خلال خمس سنوات أربع عشرة كلية. كما تم استحداث كثير من التخصصات الأكاديمية كالطب والعلوم الطبية والهندسة وإدارة الأعمال وعلوم المجتمع.

ويلاحظ المتتبع لتاريخ تطور الجامعة أنها لعبت دورا كبيرا في إفادة أكبر عدد من مواطني المنطقة من الخدمات التي تقدمها في كافة المجالات بدءاً بالهدف الرئيس وهو نشر العلم والمعرفة والمساهمة الفعالة في تنمية الإنسان والمجتمع انتهاءً بالفوائد المادية والمعنوية للمنطقة. ومن الملاحظ أن معظم مدن المنطقة قد أصبحت مستفيدة بطريقة أو بأخرى من وجود الجامعة، ويلاحظ هذا جلياً في ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية مما ضاعف من أسعار المعروض منها وكذلك تنشيط سوق العقارات بصورة كبيرة. ومن ناحية أخرى فقد ساهمت جامعة الحدود الشمالية في دعم مسيرة التنمية والتطوير وإمداد سوق العمل بالكفاءات البشرية المتخصصة في شتى المجالات والحاصلة على التدريب النظري والعملي الذي يؤهلها لأداء دورها على النحو المطلوب. فكما هو مبين في الشكل (1) فقد تزايد عدد الخريجين تباعا في السنوات القليلة الماضية من 1409خريجا في العام الدراسي 1428-1429ه، إلى 1437ه في العام الدراسي 1429-1430ه، ليبلغ 2251 خريجا في العام الدراسي 1430-1431ه. أي أن عدد خريجي الجامعة قد تزايد خلال ثلاث سنوات بنسبة 60 %.

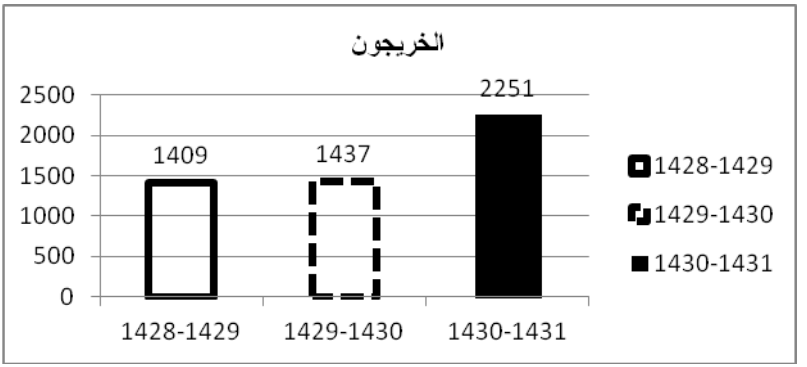

شكل(1): تزايد أعداد الخريجين بالسنوات (1428-1432ه)

كذلك فقد عملت جامعة الحدود الشمالية جاهدة على استقطاب وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في مختلف المجالات الأكاديمية، الإدارية والفنية لتساهم في رفع مستوى أداء الجامعة ومساعدتها في تقديم خدماتها المختلفة للطلبة وأفراد المجتمع على الوجه الأمثل. حيث بلغ عدد موظفي الجامعة حتى بداية عام 1432ه مايقارب 627 موظفا، بزيادة 540 موظفا عن ما كان عليه عدد الموظفين في السنة الأولى لبداية الجامعة عام 1428ه. أي أن عدد موظفي الجامعة قد تزايد خلال أربع سنوات بنسبة تبلغ 182% (انظر الشكل2).

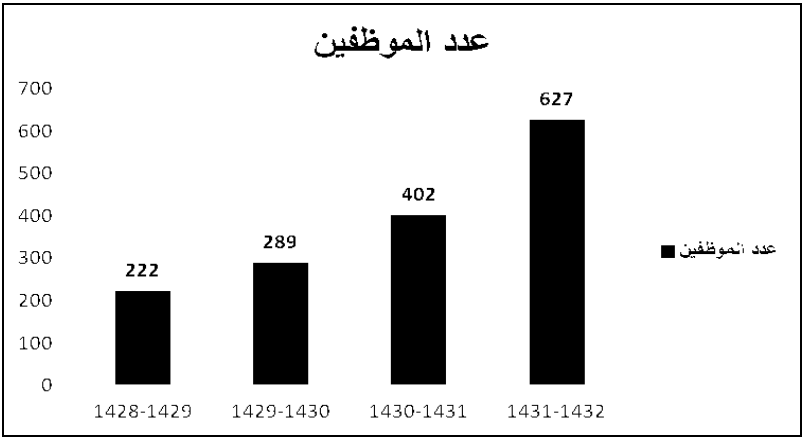

*شكل (**2**): تزايد أعداد الموظفين في جامعة الحدود الشمالية بالسنوات (**1428-1432**ه)*

ويتضح مما سبق التطور الذي شهدته الجامعة على جميع الأصعدة منذ تأسيسها وحتى الآن، الشيء الذي انعكس إيجابياً على قدرات الجامعة للمساهمة في التنمية المحلية بجوانبها الاقتصادية والقوى العاملة. وقد قامت الجامعة بدور ملموس في تنمية البيئة المحلية لمنطقة الحدود الشمالية رغم حداثتها، وقدمت الجامعة بديلا تنمويا رائدا بعد تجربة التابلاين في نشر التنمية واعمار المناطق غير المأهولة. وعموما فالتنمية المحلية في المنطقة قد تسارعت وتيرتها في السنوات القليلة الماضية حيث أضاف إنشاء جامعة الحدود الشمالية زخما من النشاط العمراني والتجاري والعقاري بالإضافة إلى التوسع في البنى التحتية وزيادة فرص العمل.

ويمكن القول أن الحركة التجارية قد نشطت بعد إنشاء الجامعة التي ساهمت كذلك في في حركة السوق والتجارة فضلاً عن مساهمتها في تنمية البيئة المحلية بصورة واسعة. وتشير أرقام الإحصائيات الرسمية* للحركة التجارية في منطقة الحدود الشمالية إلى تزايد عدد المحلات التجارية في المنطقة خلال السنوات التي تلت إنشاء الجامعة كما هو مبين في الشكل رقم (3) فقد بلغ مجموع عدد رخص المحلات التجارية في السنوات الأربع التي تلت إنشاء الجامعة (1428- 1431ه)، 15713 رخصة مقابل 14569 رخصة للسنوات الأربع قبل إنشائها (1424-1427ه)

*. موقع وزارة الشئون البلدية والقروية.(http://www.momra.gov.sa)

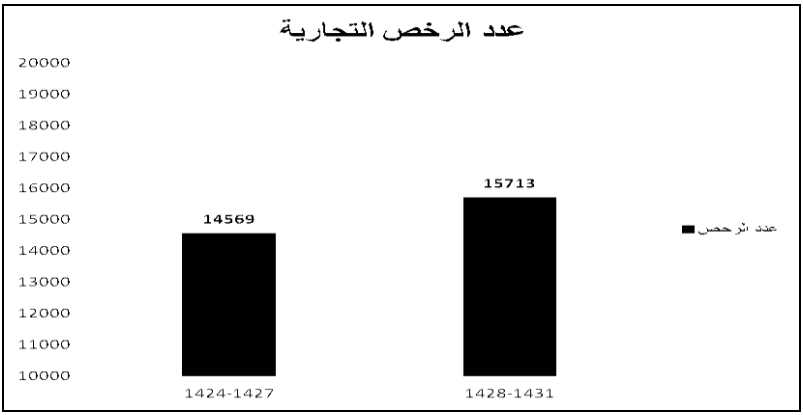

شكل (3): تزايد عدد رخص المحلات في منطقة الحدود الشمالية

كذلك أظهرت الإحصائيات نموا في البناء في المنطقة منذ العام 1428هـ. حيث بلغ مجموع عدد رخص البناء في السنوات مابين عامي 1428 – 1431ه 5872 رخصة مقابل 3767 رخصة فقط للفترة مابين 1424 -1427 ه (انظر شكل 4). وصاحب ذلك نمو كبير في التنمية العمرانية كما هو مبين في الشكل (5) حيث شهدت السنوات بين (1428 - 1431 ه) زيادة في حجم البناء والإنشاءات بمقدار مليون و 433 ألف متر مقارنة بالسنوات ما بين (1424-1427 ه).

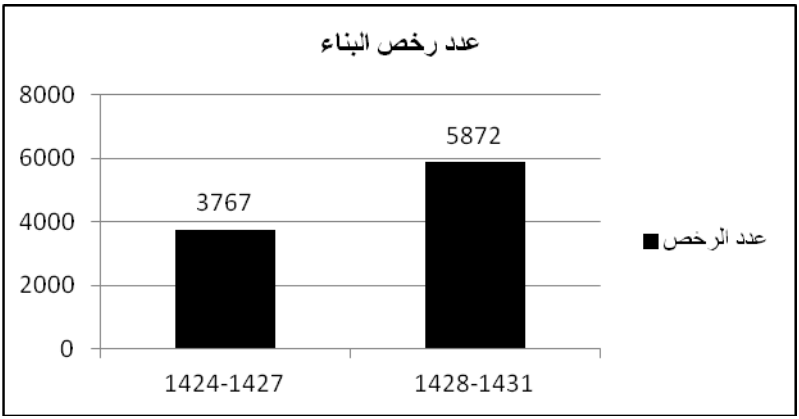

شكل (4): تزايد عدد رخص البناء في منطقة الحدود الشمالية

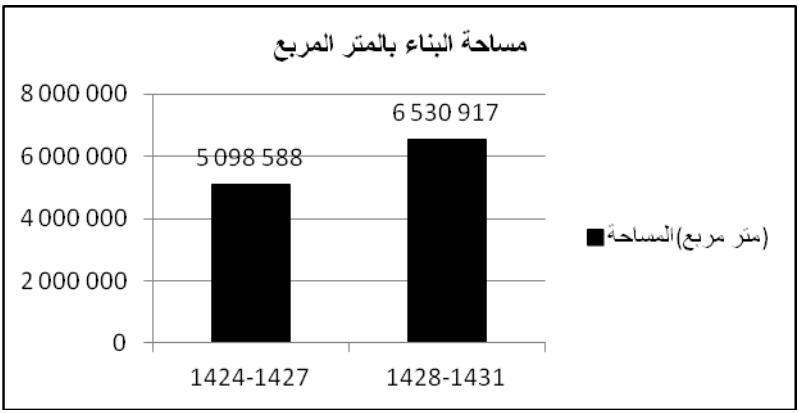

شكل (5): تزايد مساحة البناء في منطقة الحدود الشمالية

وزاد كذلك وبنفس الوتيرة طول الطرق المعبدة (الشكل 6) في السنوات التالية لإنشاء جامعة الحدود الشمالية. حيث بلغ مجموع طول الطرق المعبدة في المنطقة خلال السنوات الأربع مابين 1428 - 1431ه، 4793 كيلومترا بزيادة 1396 كيلو مترا عن السنوات الأربع من 1424 -1427ه السابقة لإنشاء الجامعة.

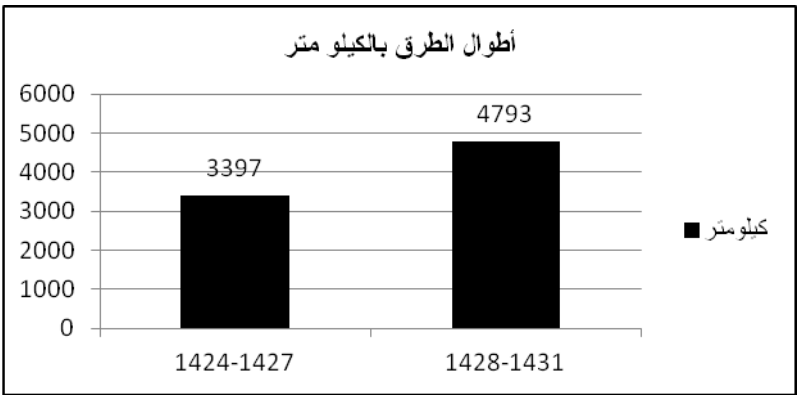

شكل (6): تزايد طول الطرق في منطقة الحدود الشمالية

ومن هذه المعطيات لواقع التنمية المحلية في منطقة الحدود الشمالية يمكن القول إن المنطقة قد بدأت مرحلة جديدة من البناء والتنمية خاصة وأن هذه النقلة التنموية قد صاحبت إنشاء الجامعة في المنطقة.

وبناءً على ما تقدم فإن التحقق من مساهمة هذه المؤسسة الجامعية في تطوير وتنمية المنطقة يعتبر أمرا جديرا بالدراسة والتحليل وهو ما تسعى هذه الدراسة لإبرازه في القسم التالي .

5. الدراسة التطبيقية

5. 1.إجراءات الدراسة

بما أن هذه الدراسة تبحث عن معرفة مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في تنمية البيئة المحلية في الجوانب الاقتصادية والقوى العاملة، فهي تتطلب مدخلا يساعد في جمع البيانات والحقائق عن الأنشطة والبرامج التي تقدمها؛ لذا رأى الباحثون استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لوصف وتحليل مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية وتنمية القوى العاملة في المنطقة ومعرفة العوامل الرئيسة المحددة لهذه المساهمة للوصول إلى فهم علمي شامل تبنى عليه نتائج واستنتاجات الدراسة بصورة علمية دقيقة. وقد استعان الباحثون بالمدخل المسحي للإحاطة بالعوامل المؤثرة في مساهمة الجامعة عن طريق عينات إحصائية ممثلة لمجتمع الدراسة.

كما اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على المصادر الأولية لجمع البيانات، وتم إعداد استبانتين جرى توزيعهما على مجتمع الدراسة، تتعلق الأولى بجامعة الحدود الشمالية، والثانية بمكاتب العقارات بمنطقة الحدود الشمالية. كما تمت الاستعانة بالبيانات الرسمية لجامعة الحدود الشمالية فيما يتعلق بالتطور الذي حدث في أعداد أعضاء هيئة التدريس والموظفين والخريجين وميزانية الجامعة. وتم الرجوع للتعداد العام للسكان والإحصائيات الرسمية للبلديات* لتحليل التطور الذي حدث للقوى العاملة بمنطقة الحدود الشمالية وزيادة عدد الرخص التجارية زيادة رخص البناء والتطور في زيادة مساحة البناء بالمنطقة.

وفيما يخص مجتمع الدراسة فإنه يتكون من أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة ومكاتب العقارات والقطاع التجاري بالمنطقة. وبالنسبة لمجتمع الدراسة بجامعة الحدود الشمالية فقد تم تحديد العدد الكلي وفقاً لإحصائيات الجامعة الرسمية بـ (1107) يمثل الموظفين منهم (627) وأعضاء هيئة التدريس (480). وقد تم اختيار 30% من الفئتين بصورة عشوائية أي ما يعادل (332) استبانة، تم توزيع 188استبانةعلى الموظفين و 144 استبانة على أعضاء هيئة التدريس، وقد تم توزيع الاستبانات على مختلف كليات الجامعة بصورة عشوائية. وتعتبر هذه النسبة ممثلة لمجتمع الدراسة باعتباره مجتمعا متجانسا وتم استرداد 307 استبانة من جملة الاستبانات التي تم توزيعها وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS).ولقد اشتملت الاستبانة الأولى- المتعلقة بدراسة مدى مساهمة الجامعة في الحركة التجارية - بالإضافة لبعض البيانات الأساسية (كالوظيفة، الجنس، الحالة الاجتماعية...الخ) على بعض الأسئلة التي رأى الباحثون أنها تجيب عن التساؤل الأول من أسئلة الدراسة. وضمت هذه الاستبانة 13 سؤالا يهدف إلى التعرف على هيكل توزيع الإنفاق الشهري للموظفين حسب الاحتياجات (السلع الضرورية، السلع المعمرة، العلاج، التعليم السياحة والترفيه ، المسكن ...الخ) وقد وضِعت الأسئلة على مقياس متدرج خماسي الأبعاد لقياس مستوى الإنفاق على السلع والخدمات.

أما الاستبانة الثانية التي تتعلق بسوق العقارات والأراضي فقد تم توزيع (40) استبانة بصورة عشوائية على بعض مكاتب العقارات التي تم تقدير عددها الكلي (85) مكتب. وتم استلام (27) استبانة تمثل نسبة (32%) من مجموع مكاتب العقارات بالمنطقة. والهدف من هذه الاستبانة هو الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني والمتعلق بمساهمة الجامعة في التنمية العقارية. وقد اشتملت الاستبانة على (6) أسئلة تهدف إلى التعرف على التأثير المباشر للجامعة في كل ما يتعلق بتنشيط السوق العقارية كإرتفاع قيمة الإيجارات و قيمة الأرض. وقد استخدم في هذه الاستبانة مقياس رباعي الأبعاد

*. موقع وزارة الشئون البلدية والقروية(www. momra.sa)

للتعرف على مدى مساهمة جامعة الحدود الشمالية في التنمية المحلية فيما يتعلق بتنمية سوق العقارات.

ولقد عمدت الدراسة إلى بناء مركب تحليلي لمفهوم تنمية المجتمع المحلى في منطقة الحدود الشمالية استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية المعبرة عن كل من محور التنمية المحلية المتمثل في الحركة التجارية وتشمل عدد رخص المحلات، والحركة العمرانية وتشمل عدد رخص البناء ومساحة البناء (بالمتر المربع) وأطوال الطرق (بالكيلو متر)، والمصدر الأساسي لهذه البيانات هو إحصائيات البلديات الرسمية. بالإضافة إلى حركة العقارات ومصدرها الأساسي استبانة خاصة بهذا الغرض تم توزيعها على مكاتب العقارات.

وللتعرف على معامل ثبات المقاييس (**Reliability**) نظرا لعدم تجانس بنود المركب التحليلي لمفهوم تنمية المجتمع المحلى الذي اعتمدت عليه الدراسة فقد تم استعمال معامل الفا كرونباخ **Cronbach's Alpha**. وتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) إلى أن معامل الفا كرونباخ يبلغ 0.796 وهى قيمة معنوية تدل على اتساق المحاور الجزئية للمقياس وثباتها وقدرتها على القياس بشكل يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى نتائج اقرب إلى الواقع. وفيما يخص مساهمة جامعة الحدود الشمالية في تنمية المجتمع المحلى بجوانبه الاقتصادية والقوى العاملة تدل البيانات على أن معامل الفا كرونباخ قد بلغ 0.860 وهو معامل مقبول إحصائيا يدل على اتساق المحاور الجزئية للمقياس وثباتها وقدرتها على القياس بشكل يمكن الاعتماد عليه.

جدول (1):معامل الثبات لمقاييس الدراسة

المقياس الاحصائى	معامل الفا كرونباخ **Cronbach's Alpha**	مستوى المعنوية
تنمية المجتمع المحلى	0.796	مقبول إحصائيا
مساهمة جامعة الحدود الشمالية	0.860	مقبول إحصائيا

5. 2.نتائج الدراسة

تهتم الدراسة في هذا الجزء بتحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الفرعية المتمثلة في مجموعة من المؤشرات المعبرة عن تنمية المجمع المحلي بجوانبه الاقتصادية والقوى العاملة والمتغير التابع وهو التنمية المحلية (حركة تجارية, حركة عقارية وقوى عاملة) بمنطقة الحدود الشمالية وكذلك استعمال نموذج الانحدار الخطى المتعدد (**Multiple Linear Regression**) ونموذج الانحدار المتعدد المتسلسل (**Step Wise Multiple Regression**).

5. 2. 1. نتائج تحليل علاقات الارتباط

5. 2. 1. 1. جامعة الحدود الشمالية و تنشيط الحركة التجارية

للتثبت من العلاقات الارتباطية بين كل من المقياس المعبر عن تنمية المجتمع المحلى بجوانبه الاقتصادية والقوى العاملة وبين كل من مؤشرات الحركة التجارية في المنطقة والتي تتضمن كلّاً من

الإنفاق الشهري على السلع الضرورية، والإنفاق على السلع الاستهلاكية، إلى جانب الإنفاق على السلع المعمرة، والعلاج، والتعليم، والاحتياجات الشهرية كالوقود وصيانة السيارات، والسياحة والترفيه، وأخيرا الإنفاق على الإيجارات؛ تشير النتائج كما هو موضح في جدول (4) إلى وجود علاقة طردية لكل من مؤشرات الإنفاق الشهري على السلع الاستهلاكية الضرورية، والسلع الاستهلاكية الأخرى، والإنفاق على التعليم، وكذلك الإنفاق على الإيجارات على التنمية الاقتصادية حيث بلغت قيم معامل ارتباط سبيرمان 0.398، و0.361، و0.425، و0.422 على التوالي وجميعها قيم معنوية عند مستوى احتمالي0.05. الأمر الذي يؤكد على مساهمة جامعة الحدود الشمالية عن طريق إنفاق موظفيها في السوق المحلى خاصة فيما يتعلق بأربعة مؤشرات رئيسة وهي السلع الضرورية، والسلع الاستهلاكية الأخرى، والإنفاق على التعليم، وكذلك الإنفاق على الإيجارات.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على السلع المعمرة، والعلاج، والسياحة والترفيه والوقود وصيانة السيارات وبين التنمية الاقتصادية فقد أثبتت الدراسة كما هو مبين في الجدول (2) أن العلاقة رغم أهميتها إلا أنها ليست ذات دلالة معنوية؛ ويمكن عزو ذلك إلىطبيعة هذه السلع والخدمات، فالسلع المعمرة كالثلاجات والغسالات مثلا يتم شراؤها عادة على فترات طويلة، بل قد يشتريها البعض وخاصة المقيمين مرة واحدة طول فترة الإقامة. أما العلاج فهناك بدائل مجانية كالمستشفيات والمرافق الصحية الحكومية الأخرى خاصة لموظفي الدولة مما يؤدي إلى ضعف أو انعدام تأثيره على مساهمة منسوبي الجامعة في هذا الجانب. وفيما يخص ضعف الإنفاق على وقود وصيانة السيارات فقد يكون مرد ذلك إلى انخفاض وثبات قيمة الوقود في المملكة، كما قد يكون لصغر المنطقة ومحدودية تحركات الأشخاص على عكس المناطق الكبيرة الأخرى كالعاصمة الرياض مثلا، أما الصيانة فعادة ما تتم في فترات متباعدة لذا قد لا تشكل هاجساً ماديا محسوساً بالنسبة لمنسوبي الجامعة. وفيما يتعلق بالسياحة والترفيه فقد يعزى ذلك إلى وجود الكثير من الحدائق العامة من ناحية وانعدام المرافق السياحية الجاذبة في القطاع الخاص من ناحية أخرى؛ بالإضافة إلى عدم ملائمة المناخ وبرودته في معظم فصول السنة.

جدول (2) :العلاقة بين المقياس المعبر عن تنمية المجتمع المحلى في جانب تنشيط الحركة التجارية وبين مجموعة من مؤشرات الحركة التجارية في المنطقة

المؤشر الإحصائي	معامل ارتباط سبيرمان Spearman	مستوى المعنوية Significance level
الإنفاق الشهري على السلع الاستهلاكية الضرورية	*0.398	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05
السلع الاستهلاكية الأخرى	*0.361	مقبول إحصائيا عند مستوى0.05
السلع المعمرة	0.132	
العلاج	0.173	
التعليم	*0.425	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05
وقود وصيانة السيارات	0.118	

والسياحة والترفيه	0.140	
الإنفاق على الإيجارات	*0.422	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05

5. 2. 1. 2. جامعة الحدود الشمالية و تنشيط السوق العقارية

وفيما يخص تأثير الجامعة على حركة البناء والتشييد في المنطقة فقد استخدمت ثلاثة مؤشرات أساسية وهي تقدير نسبة مساهمة الجامعة في تنشيط السوق العقارية، وتقدير نسبة مساهمة الجامعة في رفع قيمة الإيجارات وتقدير نسبة مساهمتها في رفع أسعار الأراضي (الجدول 3).

جدول (3) : العلاقة بين المقياس المعبر عن تنمية المجتمع المحلى في مجال حركة السوق العقارية

وبين حركة التنمية العقارية في المنطقة

المؤشر الإحصائي	معامل ارتباط سبيرمان Spearman	مستوى المعنوية Significance level
تقدير نسبة مساهمة الجامعة في تنشيط السوق العقارية	*0.356	مقبول إحصائيا عند مستوى0.05
تقدير نسبة مساهمة الجامعة في رفع قيمة الإيجارات	*0.459	مقبول إحصائيا عند مستوى0.05
تقدير نسبة مساهمة الجامعة في رفع أسعار الأراضي	*0.307	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05

وتبرز النتائج الموضحة في جدول (3) أن قيم معامل سبيرمان كانت 0.356، 0.459 و0.307 فيما يخص مساهمة الجامعة في تنشيط السوق العقارية، وتقدير نسبة مساهمتها في رفع قيمة الإيجارات وفي رفع أسعار الأراضي وهى قيم معنوية عند مستوى احتمالي0.05. وقد يفسر تفاوت مساهمات الجامعة في مؤشرات سوق العقارات زيادة الطلب على الإيجارات في المدى القصير مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، في الوقت الذي لم يصاحب ذلك ارتفاعا بنفس النسبة فيما يتعلق بأسعار الأراضي إلا أن ذلك قد يحدث في المدى الطويل (الجدول (4)

جدول (4) تأثير الجامعة على حركة السوق العقارية فى المنطقة

المعايير	نسبة الاسهام	قيمة ف F value	مستوى المعنوية
تقدير نسبة مساهمة الجامعة في تنشيط السوق العقارية	%38	14.76	مقبول إحصائيا
تقدير نسبة مساهمة الجامعة فى رفع قيمة الإيجارات	%42	21.56	مقبول إحصائيا
تقدير نسبة مساهمة الجامعة في رفع أسعار الأراضي	%20	11.04	مقبول إحصائيا

وتعتبر النتائج الواردة في الجدول (4) هامة جدا وتبرز هذه النتائج أن للجامعة مساهمة ملحوظة في تنمية قطاع العقارات والأراضي؛ حيث بلغت نسبة مساهمتها في تنشيط سوق العقارات بوجه عام 38%. أما فيما يخص الإيجارات السكنية وأسعار الأراضي فقد بلغت نسبة مساهمة الجامعة 42%، و20% على التوالي.

5. 2. 1. 3.جامعة الحدود الشمالية وتنمية القوى العاملة وتوفير فرص العمل

تشير الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطيه بين المؤشرات الإحصائية الدالة على القوى العاملة و التنمية الاقتصادية من ناحية ومساهمة جامعة الحدود الشمالية من ناحية أخرى.

وتتمثل المؤشرات الإحصائية الدالة على القوى العاملة والتنمية الاقتصادية معاً في التطور الإجمالي لعدد الطلاب، أعداد الموظفين، أعداد أعضاء هيئة التدريس، أعداد الخريجين، ميزانية جامعة الحدود الشمالية، وتطور نسبة طلاب جامعة الحدود الشمالية مقارنة بإجمالي طلاب منطقة الحدود الشمالية، ونصيب الفرد في المنطقة من ميزانية جامعة الحدود الشمالية وأخيرا معامل التدريب في جامعة الحدود الشمالية نسبة إلى القوى العاملة في المنطقة وبين تنمية المجتمع المحلي.

جدول (5) : العلاقة بين المؤشرات الإحصائية لمساهمة جامعة الحدود الشمالية وتنمية المجتمع المحلى المتعلق بمجال جوانب القوى العاملة

المؤشر الإحصائي	معامل ارتباط بيرسون r Pearson	مستوى المعنوية Significance level
تطور إجمالي عدد الطلاب	*0.285	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05
تطور عدد الموظفين	0.097	
تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس	0.058	
تطور عدد الخريجين	0.109	
تطور ميزانية جامعة الحدود الشمالية	*0.384	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05
نسبة طلاب جامعة الحدود الشمالية إلى إجمالي طلاب منطقة الحدود الشمالية)	0.031	
نصيب الفرد في المنطقة من ميزانية جامعة الحدود الشمالية	**0.447	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.01
معامل التدريب في جامعة الحدود الشمالية نسبة إلى القوى العاملة في المنطقة	*0.327	مقبول إحصائيا عند مستوى 0.05

يشير الجدول (5) إلى أن أربعة من المؤشرات الإحصائية ذات دلالة إحصائية, ثلاثة منها عند مستوى0.05 وهي: مؤشر تطور إجمالي عدد الطلاب, ومؤشر تطور ميزانية جامعة الحدود الشمالية,ومؤشر نسبة التدريب بالجامعة مقارنة بالمنطقة, حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط الخطي 0.285 و0.384، و0.327 على التوالي, والرابع مؤشر نصيب الفرد في المنطقة من ميزانية جامعة الحدود الشمالية وهو دال إحصائيا عند مستوى0.01 حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط0.447 وهى قيمة عالية المعنوية تدل على العلاقة الطردية بين هذا المؤشر وتنمية المجتمع المحلي بجوانبه الاقتصادية والقوى العاملة مما يعني أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر المعنوي كلما ارتفعت مساهمة الجامعة في تنمية المجتمع المحلى بجوانبه الاقتصادية والقوى العاملة.

وتعتبر مساهمة الجامعة في تنمية القوى العاملة في المنطقة مرتفعة وخاصة إذا ما علمنا أن العدد الكلى في منطقة الحدود الشمالية يزيد قليلا عن 56 ألف تم توفير 743 فرصة تدريبية من خلال برامج الجامعة التدريبية في المجالات المختلفة رغم حداثتها.

ومن ناحية أخرى أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية بين مؤشرات القوى العاملة المتمثلة في تطور عدد أعضاء هيئة التدريس، وتطور عدد الموظفين، وتطور عدد الخريجين وتعبر هذه المؤشرات على الدور الملموس لجامعة الحدود الشمالية في تنمية البيئة المحلية والمجتمع المحلي ولكن بدرجات متفاوتة.

5. 2. 2. نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد ونموذج الانحدار المتسلسل

للتحقق من الأهمية النسبية لدور جامعة الحدود الشمالية في التأثير على مركب التنمية الاقتصادية والقوى العاملة في منطقة الحدود الشمالية فقد تم صياغة دالة إحصائية للانحدار الخطى المتعدد (Multiple linear) regression بين كل من مساهمات جامعة الحدود الشمالية من جهة والتنمية الاقتصادية والقوى العاملة من جهة أخرى اعتمادا على المقاييس الإحصائية التي تم تطبيقها في الدراسة؛ وذلك بهدف التعرف على إجمالي التأثير الذي تحققه جامعة الحدود الشمالية في التأثير على مركب التنمية الاقتصادية والقوى العاملة في المنطقة.

وتشير المؤشرات المدرجة في جدول (6) إلى معنوية دالة الانحدار المتعددحيث بلغت قيمة ف F value حوالي14.706 وهى قيمة معنوية عند مستوى احتمالي0.01 ، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد 0.5291 ومعامل التحديد 0.281 مما يشير إلى أن إجمالي مساهمات الجامعة لها قدرة تفسيرية تبلغ حوالي28% من التباين الحادث في المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية.

جدول(6): مؤشرات معنوية دالة الانحدار الخطى المتعدد

مستوى المعنوية	معامل الارتباط المتعدد **Multiple correlation**	معامل التحديد **Determination coefficient R^2**	قيمة ف **F value**
مقبول إحصائيا	0.5291	0.281	**14.706

للتحقق من أثر مساهمات جامعة الحدود الشمالية على التنمية المحلية بجوانبها الاقتصادية والقوى العاملة، حيث تم الاعتماد على دالة الانحدار الخطى التسلسلي للتأكيد على الأهمية النسبية لمساهمات الجامعة في محاور التنمية المحلية في المنطقة.

جدول(7): مؤشرات معنوية دالة الانحدار الخطى المتسلسل

محاور التنمية المحلية	معامل الانحدار الجزئي المعياري (b)	قيمة ت (t value)	مستوى المعنوية	نسبة إسهام الجامعة في التنمية المحلية Contribution %
المحور العمراني	1.124	2.733	0.011	10%
محور القوى العاملة	1.108	1.859	0.027	8%
المحور التجاري	0.904	0.929	0.049	4%

حيث أسفرت النتائج الموضحة في جدول (7) عن إجمالي معامل تفسير التباين في التنمية المحلية في المنطقة والذي يعود إلى مساهمات جامعة الحدود الشمالية حيث تم تمثيل مساهمة الجامعة في المحور العمراني وقد بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري 1.124 وهى قيمة تعتبر معنوية، الأمر الذي يشير إلى أن إسهام الجامعة في هذا المحور قد بلغ 10% من مجموع مساهمات الجامعة في التنمية المحلية. كما تم تمثيل محور القوى العاملة بحوالي8%، وأخير بلغت قيمة إسهام الجامعة في المحور التجاري حوالي4%.

6. الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة موضوع إسهامات جامعة الحدود الشمالية في التنمية المحلية، خاصة فيما يتعلق بأثر إنشاء الجامعة على الحركة العمرانية والتجارية والقوى العاملة وتوفير فرص العمل بالمنطقة. وانطلاقاً من الدور الايجابي الذي قامت به الجامعة نحو تنمية البيئة المحلية فقد أتضح جليا مساهمتها في جانب التنمية الاقتصادية من خلال عدة محاور ومجالات تمثلت في حركة السوق والنشاط التجاري، ويتمثل ذلك في ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات مما يسهم في دعم الدورة الاقتصادية بمنطقة الحدود الشمالية نتيجة لزيادة التدفقات المالية في أوعية الاقتصاد المحلي. كما يتضح أيضاً المساهمة الفاعلة للجامعة في استيعاب القوى العاملة بطريقة مباشرة من خلال توظيف الكوادر الوطنية الباحثة عن فرص عمل، أو بطريقة غير مباشرة من خلال شركات القطاع الخاص التي تقدم خدماتها للجامعة، بالإضافة إلى تزويد سوق العمل بالخريجين. أما فيما يتعلق بالجانب العمراني فقد انتعشت منطقة الحدود الشمالية وأصبحت قطبا تنموياً (Growth Pole) رائداً بعد إنشاء جامعة الحدود الشمالية التي ساهمت بشكل كبير في مجال تسريع وتنشيط حركة التشييد والإسكان والإيجار مما ساهم بصورة فاعلة في النهضة العمرانية والتوسع الذي شهدته المنطقة. فوجود الجامعة في هذه المنطقة وفقاً لهذه النتائج يُعدّ طفرة تنموية اقتصادية واجتماعية مهمة ورافداً أساسياً ضمن إطار تطور المنطقة التاريخي المطرد مما يعني الإسهام في تنفيذ الإستراتيجية العمرانية الوطنية والتي تدعو إلى تنمية المدن المتوسطة و التي تجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الاقتصادية.

المراجع العربية

1- التركستاني، حبيب الله محمد (1998م). "دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (91) السنة الثالثة والعشرون، ص.ص. 257-296..

2- السبيتى ، مليحان معيص ، الجامعات (نشأتها ، مفهومها ، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية ، الكويت ، مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، ع 54 ، سنة 2000 ، ص 214 .

3- الجوهري, محمد (1985م).علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة، القاهرة:.

4- الرويلي، متعب سراح (1428ه). منطقة الحدود الشمالية:عرعر،رفحاءطريف: ماضيها و حاضرها. مطابع الحميضي، الرياض.

5- السلطان, عبد الرحمن (1419هـ). سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية : الأبعاد والمعوقات والحلول المقترحة "*الإدارة العامة*، م (38)، ع(3). ص 461 – .498

6- العبد المنعم، عبدالمنعم إبراهيم (2003م). دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود. الرياض.

7- العتيبي، منير بن مطني.(2010م).تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي"*.المجلة* التربوية: م (24) ع (94). الكويت، ص ص. 251-.288

8- القحطاني، سالم سعيد (1998م). "مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية).(22-25 فبراير) وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية ، الرياض..

9- المالكي, عبد الله بن محمد ، وبن عبيد, أحمد بن سليمان.(2003م)"التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية"، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*،م(30) ع(114)، جامعة الكويت، الكويت، ص 46 – 80.

10- المنيع، محمد عبد الله (2000م). توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية (تم تقديمه في الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود المنعقدة في الفترة من 9/7/1420 إلى 10/7/1420هـ. بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية).

11- النمر,سعود (1413هـ). موقف القطاع الخاص من توظيف العمالة السعودية الرياض، جامعة الملك سعود، م (13) ع (14).

12- النويصر،خالد(1420-1421هـ). بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين، واقعها وأسبابها وحلولها لنيل درجة (رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة أم القرى، مكة).

13- الهذلول، صالح بن علي، والسيد، محمد عبد الرحمن(1420هـ)"المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية"*مجلة جامعة الملك سعود*, م(13). ص 1 – 36.

14- ركوك ، علال (2008). الجامعة والتنمية المحلية. *مجلة الكلمة*. العدد (60) السنة الخامسة عشرة - صيف 2008 / 1429هـ نسخة الكترونية (**http://www.kalema.net/v1/index.php?rpt=843&art**)

15- شفيق,محمد (1994م). التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث.

16- شوق ، محمود أحمد ومحمد مالك محمد سعيد: تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر -دراسة مقارنة-، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي -الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل-، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 31 / 10 –11/2 1995، ص. 149.

17- عبد الموجود، محمد عزت(يناير 1995م). من قضايا التعليم والتنمية، *مستقبل التربية العربية*. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، م (1) عدد يناير ص .287

18- غريبة، خليف مصطفي (1425ه). دراسة في التخطيط المكاني و التركيب الداخلي لمدينة عرعر مجلة الدارة – دارة الملك عبد العزيز.ع (4)

19- فرجاني، نادر (2005م). "التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. في كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

20- محسن، مصطفي(1999م).التعريب والتنميةسلسلة شراع،ع (54)، طنجة.

21- وزارة الاقتصاد والتخطيط،(2005م)، وثيقة خطة التنمية الثامنة. الرياض.

22- وزارة المالية(2005م) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن بالمملكة العربية السعودية.الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

23- وزارة المالية(2010م) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن بالمملكة العربية السعودية.الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

المراجع الأجنبية

1- Barr,R.J.(1991). Economic growth in a cross section of countries." *Quarterly Journal of Economics*106(2):407-443.
2- Bils,M.and P.J. Klenow (2000). Does Schooling Cause Growth? American Economic Review,90 (5):1160-1183.
3- Easton,David. (1953). The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. New York ،Alfred. Nknobf.
4- Feldman,Maryann P. (1994). The University and Economic Development: The Case of Johns Hopkins University and Baltimore ،Economic Development Quarterly ،8(1): 67–76.
5- Krueger,A.B. ،and M. Lindahl. (2001). "Education for Growth: Why and for Whom? Journal of Economic Literature ،39 (4):1101-1136.
6- Miner,Anne S. ،Eesley ،Dale T. ،Devaughn ،Michael and Rura-Polley ،Thekla (2001).The Magic Beanstalk Vision: Commercializing University Inventions research ،in Claudia Bird Schoonhoven and Elaine Romanelli

(eds.)،Entrepreneurial Dynamic. Stanford ،CA: Stanford University Press.

7- Rogers,Everett M. and Larsen ،Judith K. (1984) Silicon Valley Fever. Growth of a High technology Culture. New York: Basic Books.

8- Smith, T. R., Drabenstott, M., & Gibson, L. (1987). The Role of Universities in Economic Development. *Economic Review*, 72(9): 3-21.

9- Yusuf ،S. (2007).University–industry Links: Policy dimensions. In: S Yusuf & K Nabeshima (eds) How Universities Promote Economic Growth. Washington ،DC: World Bank. pp.1–26

10- The World Bank, (1995). World Development Report Washington ،D. C.: World Bank.

11- World Bank, (2007). Building ،knowledge Economies. Washington ،DC: World Bank.